

بيان مشترك

MDE 23/0157/2019

3 إبريل/نيسان 2019

المملكة العربية السعودية: رسالة مفتوحة إلى الدول التي تراقب المحاكمة الخاصة بقضية مقتل جمال خاشقجي

نمى إلى علمنا أن ممثلي حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى جانب روسيا والصين، هم من بين الذين حضروا محاكمة 11 من المشتبه بهم في الرياض بتهمة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، في القنصلية السعودية بإسطنبول، في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وقد تم إغلاق جلسات المحاكمة التي عقدت حتى الآن أمام وسائل الإعلام، ولم يتم الكشف عن هوية الأشخاص الذين يخضعون للمحاكمة، فضلاً عن التهم التي يواجهونها. وبخلاف حضور الدبلوماسيين، لم يسمح المسؤولون السعوديون بمراقبة الإجراءات بشكل مستقل. وهذا أمر يبعث على القلق البالغ.

لقد وثقت منظمات حقوق الإنسان وسائل الإعلام منذ فترة طويلة أوجه القصور الشديدة التي يعاني منه نظام العدالة الجنائية السعودي، بما في ذلك فترات الاحتجاز الطويلة دون تهمة أو محاكمة، وانعدام الوصول إلى مستشار قانوني أثناء التحقيق، واستخدام التهم المبهمة، وغير المعرفة التي لا تشبه الجرائم المعترف بها، وممارسة الضغط على المحتجزين للتوقيع على اعترافات، وقبول أحكام بالسجن محددة سلفاً لتجنب الاحتجاز التعسفي المطول. وهذا الافتقار إلى الاستقلال والشفافية والإنصاف يعني أن نظام العدالة الجنائية السعودي أدنى بكثير مما تقتضيه المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتتزايد بواعت قلق بالنظر إلى أن السلطات تسعى إلى توقيع عقوبة الإعدام على خمسة من المتهمين، على الأقل.

تلقت قضية القتل الوحشي للسيد خاشقجي - وهو معلق بارز في صحيفة واشنطن بوست ومنتقد للقيادة السعودية - على أيدي عملاء الحكومة السعودية، قدراً كبيراً من الاهتمام الدولي، كما أثارت غضباً واسعاً في جميع أنحاء العالم. فينبغي أن تتم إجراءات القضايا الجنائية الجسيمة، مثل القتل، بصورة علنية، ومن الأهمية الحاسمة أن يتم إعلام الجمهور بالتفصيل عن إجراءات المحكمة. فإتاحة تداول المعلومات بشأن الإجراءات سيمنح من إجراء بعض التدقيق في عدالة المحاكمة، ويسهم في إعطاء الجمهور الحق في معرفة المسائل ذات الأهمية العامة البالغة، والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبالإضافة إلى تعزيز حق المتهمين في المحاكمة العادلة، والحماية من الاستخدام المحتمل لبعض الأفراد ككبش فداء؛ يمكن أن تعمل الشفافية بشأن المحاكمة على ضمان ألا تستر إجراءات المحكمة على التورط المزعوم للقيادة السعودية.

وأي اتفاق صريح أو ضمني للحفاظ على السرية حول الإجراءات سيكون مخالفاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، التي تنص على عقد جلسات علنية، مع استبعاد الصحافة والجمهور فقط في ظروف استثنائية. كما أنه سيقوض الإدانات العلنية للقتل، والالتزامات بضمان إجراء المساءلة التي قدمتها العديد من الحكومات التي حضرت المحاكمة. ولذا، نحث حكومتكم على إطلاع الجمهور بالتفصيل على إجراءات المحاكمة حتى الآن، بناءً على ملاحظات ممثليكم. ويجب على حكومتكم أيضاً أن تمارس الضغط على القيادة السعودية للسماح للمراقبين بحضور جلسات المحاكمة: من قبل المفوض السامي لحقوق الإنسان، وجماعات حقوق الإنسان الدولية، والمؤسسات الإعلامية الدولية. وقالت أغنيس كالامارد، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، في بيان صحفي صدر في 28 مارس/أذار 2019، إن الإجراءات المغلقة "تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن الحق في محاكمة عادلة ينطوي على الحق في إجراء جلسة علنية." كما شجبت غياب الشفافية في إجراءات التحقيق، ودعت الحكومة السعودية إلى جعل المحاكمة مفتوحة أمام الجمهور.

وينبغي على الحكومات المعنية اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان عدم توفير غطاء لما يمكن أن يكون محاكمة صورية. فالقيام بذلك من شأنه أيضاً أن يخاطر بتمكين السلطات في الرياض من العثور على مجموعة من الأشخاص المذنبين، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، مع التستر على التورط المحتمل لأعلى مستويات الحكومة السعودية. ومن أجل تحقيق العدالة ذات المصادقية للسيد خاشقجي وأسرته، وإظهار عزم المجتمع الدولي على تحميل الحكومات المسؤولية الكاملة عن الجرائم الوحشية، نحث حكومتكم على بذل كل ما هو ضروري للمساعدة في تحقيق الشفافية التي تشتد الحاجة إليها في إجراءات المحاكمة.

المنظمات المذكورة أدناه على استعداد لإجراء مزيد من المناقشة معكم بخصوص هذه القضية. ونتطلع إلى تلقي ردكم في أقرب الآجال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

منظمة العفو الدولية - Amnesty International

المادة 19 - ARTICLE 19

لجنة حماية الصحفيين - Committee to Protect Journalists

حقوق الانسان أولا - Human Rights First

هيومن رايتس ووتش - Human Rights Watch

بن أمريكا - PEN America

مراسلون بلا حدود - Reporters Without Borders